

دهاليز الأمن المركزي .. النشأة و المكونات (1969-2011)



إعداد الباحث : أحمد مولانا



للدراستات السياسية والمجتمعية



@CAPITALFORUM1

3	المقدمة
4	مدخل تاريخي
5	أولاً: جذور النشأة
6	الاقتباس من فرنسا
7	تحويل الاحتياطي المركزي إلى إدارة عامة في عهد السادات
8	أحداث يناير 1977 كنقطة تحول
9	ما بعد أحداث المنصة عام 1981
11	ثانياً: كيف يُختار أفراد الأمن المركزي؟
12	العلاقة بين الضباط والجنود في معسكرات الأمن المركزي
14	ثالثاً: مكونات قطاع الأمن المركزي
15	قوات العمليات الخاصة
16	بنية معسكرات الأمن المركزي
17	رابعاً: علاقة قوات الأمن بالأمن المركزي
18	خامساً: تعداد عناصر الأمن المركزي
19	سادساً: موقع الأمن المركزي في هيكل مواجهة الأزمات
20	سابعاً: دور الأمن المركزي في مواجهة ثورة يناير
21	انهيار قوات الأمن المركزي في ثورة يناير
21	ثامناً: الأمن المركزي ضد الدولة
22	كيف بدأت الأحداث؟
26	أبوغزالة في الصدارة للمرة الأخيرة
27	الخاتمة

المقدمة

يُعد قطاع الأمن المركزي حسب تعبير وزير الداخلية السابق اللواء حبيب العادلي (الجنح العسكري والقوة الضاربة لهيئة الشرطة)¹. وقد لعب منذ تأسيسه في عام 1969 دورًا بارزًا في المشهد العام المصري، وبالأخص في حماية النظام الحاكم عبر التصدي للاحتجاجات الجماهيرية، وتنفيذ عمليات القبض على المعارضين السياسيين، وتأمين الانتخابات وما يشوبها من تزوير فضلاً عن دوره الفني المتمثل في حراسة الأماكن الحيوية ومساعدة الأجهزة الشرطة الأخرى في أداء مهامها مثل اقتحام أوكار عصابات الاتجار بالمخدرات، ودعم حملات شرطة التموين لضبط المخالفات.

ورغم محورية دور الأمن المركزي إلا أنه في حدود اطلاعي لا توجد دراسة مفصلة منشورة تتناوله سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، بل كثيراً ما تتسم الدراسات التي تتناول إصلاح القطاع الأمني في مصر بعدم الدقة عند تناولها للأمن المركزي ولا تفرق بينه وبين قطاع قوات الأمن، وصولاً لتقديمها أرقام غير صحيحة عن حجم الأمن المركزي²، مما يؤدي إلى رسم صورة خاطئة عن هذا القطاع شديد الأهمية.

تهدف هذه الدراسة إلى سبر قطاع الأمن المركزي بداية من تناول دوافع تأسيسه، وهيكله التنظيمي، وكيفية اختيار أفراد، وحجمه الحقيقي، وطبيعة العلاقة بينه وبين قطاع قوات الأمن، والأدوار التي يؤديها. وفي سياق ذلك عرجت على اللحظة التي عمل فيها الأمن المركزي ضد الدولة في أحداث فبراير 1986 كما تطرقت إلى الأسباب التي أدت إلى انهيار قوات الأمن المركزي في 28 يناير 2011.

ولتجميع معلومات موثقة عن الأمن المركزي، اعتمدت على تتبع القرارات الرئاسية والوزارية المنشورة في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بتنظيم الأمن المركزي وتحديد اختصاصاته. كما اعتمدت على شهادات قيادات الأمن المركزي الواردة في أوراق التحقيقات في قضايا قتل المتظاهرين خلال ثورة يناير حيث تكشف عن الكثير من التفاصيل الخاصة بمكوناته وعلاقاته بالقطاعات الشرطة الأخرى، كما استندت إلى العديد من اللقاءات المنشورة في الصحف والمجلات مع قدامى قادة الأمن المركزي. وفي تغطية تمرد الأمن المركزي في فبراير 1986 اعتمدت على تغطية صحف (الأهرام، مايو، الوفد، الشعب) للأحداث خلال الفترة من 25 فبراير إلى 4 إبريل 1986 التي واكبت بداية اندلاع الأحداث وصولاً إلى إعلان النائب العام لنتائج التحقيقات. وفي الختام اعتمدت في المعلومات الخاصة بأسباب انهيار الأمن المركزي خلال ثورة يناير على تقرير لجنة تقصي الحقائق في أحداث الثورة المشكلة بقرار رئاسي من الرئيس الراحل د. محمد مرسي رحمه الله.

1- تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أحداث ثورة يناير، والمشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم (2012/10)، شهادة اللواء حبيب العادلي، ص 852.
2- انظر على سبيل المثال: د. عمر عاشور في دراسة (إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات)، مركز بروكنجز الدوحة، 2012، ص 6. حيث ذكر أن عدد عناصر الأمن المركزي يتجاوز 300 ألف عنصر. وهو ما سناقش مدى دقته لاحقاً.

مدخل تاريخي

تُصنف القوات الشبيهة بالأمن المركزي المصري في الأدبيات العسكرية على أنها قوات شبه عسكرية، وهي القوات التي تملك قدرة عسكرية دون أن تكون فرعاً من القوات المسلحة، ويتلقى أفرادها تدريبات عسكرية، ويمكن أن يُدمجوا بالجيش في حالة الطوارئ العامة¹، أي أنها تمثل نموذجاً وسيطاً بين القوات المسلحة التي تمتلك أسلحة ثقيلة، وبين جهاز الشرطة الذي يُوصف بأنه جهاز أمني مدني. ولذا نجد أن تقرير "التوازن العسكري" الذي يصدره سنويا (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، IISS) بلندن يُدرج قوات الأمن المركزي المصري ضمن القوات شبه العسكرية².

علمياً، تعود جذور القوات شبه العسكرية إلى قوات الجندرية (Gendarmerie) الفرنسية، حيث تأسست نواة تلك القوات خلال الثورة الفرنسية من عسكريين يختص نشاطهم بالحفاظ على القانون والنظام داخل البلاد، وخاصة في المناطق الريفية وعلى الطرق الرئيسية فضلاً عن حماية الأماكن الحيوية، بينما تتولى الشرطة المدنية تأمين المدن³. وفي مراحل لاحقة أصبحت الجندرية الفرنسية تتلقى التوجيهات العملية من وزارة الداخلية إلا أنها لا تزال رسمياً حتى الآن تتبع القوات المسلحة الفرنسية فيعامل أفرادها معاملة أفراد الجيش، كما تمتلك بجوار المعدات الشرطة ترسانة أسلحة عسكرية تشمل المدافع الرشاشة الثقيلة، والمركبات القتالية المدرعة⁴.

وفي ظل الاحتجاجات الجماهيرية والصراعات المحلية التي شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، انتقلت فكرة الجندرية من فرنسا إلى عدة بلاد أوروبية أخرى مثل إيطاليا التي أسست قوات الكارابينيري (Carabinieri) التي رغم خضوعها لإشراف وزارة الداخلية تُعد المكون الرابع في القوات المسلحة بجوار الجيش والبحرية وسلاح الجو. وفي إسبانيا تأسس الحرس المدني الذي لعب دوراً كبيراً في بناء الدولة الإسبانية في القرن التاسع عشر عبر الإسهام في توطيد السلطة المركزية لمزيد على أطراف البلاد. كما قام بدور جوهري في مكافحة الإرهاب ومواجهة حركة إيتا الانفصالية. ورغم أن الحرس المدني لا يتبع رسمياً الجيش الإسباني حيث أن رئيسه شخص مدني إلا أنه يعتمد في التزود بالأفراد على التجنيد من القوات المسلحة، فضلاً عن خضوع عناصره للقوانين العسكرية في القضايا التأديبية⁵. وعادة ما تُستخدم القوات شبه العسكرية في التصدي للظواهر والأنشطة التي لا تستطيع قوات الشرطة بعنادها الخفيف مواجهتها لكنها لا تستلزم تحرك الجيش للتصدي لها مثل الاضطرابات الداخلية ومكافحة الشغب والجماعات المسلحة.

انتقل نموذج القوات شبه العسكرية من أوروبا إلى الدول الأفريقية والآسيوية في حقبة ما بعد الاستعمار بدءاً من منتصف القرن العشرين، حيث واجه حكام الدول المستقلة حديثاً مشاكل تختص بكيفية التغلب على التحديات المحلية

¹ -John Andrade, World police and paramilitary forces (United Kingdom, 1985), Macmillan Publishers, xi.

² -The military balance, the annual assessment of global military capabilities and defence economics, The international institute for strategic studies, 2020, P (348).

³ - Derek Lutterbeck, (Between Police and Military: The New Security Agenda and the Rise of Gendarmeries), Cooperation and Conflict: Journal of the Nordic International Studies Association, 2004, Vol. 39(1): 47.

⁴ - المصدر السابق، ص 47.

⁵ - المصدر السابق، ص 49.

لحكمهم، وفي مواجهة ذلك لجأوا إلى تأسيس قوات أمنية جديدة تتسم بخفة الحركة وقوة التسليح يمكن استخدامها كخط دفاع أول عن النظام بدلا من الجيش الذي قد يؤدي تحركه لحدوث انقلابات عسكرية¹، مثلما فعل جمال عبدالناصر في مصر وفق ما سيرد في الصفحات القادمة.

أولا: جذور النشأة

مرت وزارة الداخلية المصرية بتغيرات تنظيمية عديدة منذ تأسست في عهد سعيد باشا عام 1857 تحت اسم نظارة الداخلية. فبحلول عام 1966 تضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية إلى جانب وزير الداخلية وكلاء وزارة من أبرزهم وكيل الوزارة للتدريب وشئون الأفراد²، والذي شمل نطاق إشرافه إدارة قوات شرطية تُسمى فرق الأمن تمثل امتدادًا لقوات بلوكات النظام الموروثة من العهد الإنجليزي، وتختص بحفظ الأمن ومواجهة أعمال الشغب، وقد بلغ عددها أربع فرق في القاهرة³.

في فبراير 1968 اندلعت مظاهرات طلابية عارمة مناهضة للنظام الحاكم لأول مرة منذ انقلاب 23 يوليو 1952، وذلك عقب صدور أحكام مخففة بحق ضباط سلاح الطيران المتهمين بالتقصير في حرب 1967. وفي ظل عدم تمكن فرق الأمن من كبح جماح المظاهرات استعان عبدالناصر بالجيش وطائرات الهليكوبتر من أجل تفريق المظاهرات في جامعة الإسكندرية⁴. فضلاً عن الاستعانة بعناصر منظمة الشباب التابعة للنظام الناصري في التصدي للتظاهرات في جامعتي القاهرة وعين شمس ومصانع حلوان⁵.

عقب إخماد تلك التظاهرات، عمل النظام الناصري على تأسيس قوات شرطية ضاربة خفيفة الحركة وجيدة التسليح تختص بمواجهة الاضطرابات المحلية بالتعاون مع فرق الأمن، فعُهد إلى اللواء (كمال خيرالله)⁶ بتدريب 8 آلاف مجندٍ من قوات الأمن بالقاهرة مع تخصيص معسكر لهم بالحي السابع في مدينة نصر التي كانت تقع على أطراف شرق القاهرة آنذاك. كما جرى تأهيل 200 مجندٍ من الملحقين بفرقة المطاردة التابعة لمصلحة التدريب بوزارة الداخلية في مركز تدريب

1 - للمزيد حول هذا الأمر انظر الكتاب التالي:

Morris Janowitz, Military Institutions and Coercion in Developing Nations. Midway Reprint. University of Chicago Press, 1988.

2- للمزيد حول تطور الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية انظر: تطور وتضخم البناء التنظيمي لوزارة الداخلية في: محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية (1952-2000)، ط.2 (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص (588-608).

3- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

4- للمزيد من التفاصيل حول الاستعانة بالجيش في التصدي لتظاهرات الطلاب بجامعة الإسكندرية انظر: أحمد عز الدين (أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق) ط. 3 (القاهرة، دار الهلال، 2017) ص (100-101).

5- أحمد كامل يتذكر، ص (72-97).

6- اللواء كمال خيرالله من مواليد عام 1921، تخرج من كلية الشرطة في عام 1944، وسافر إلى بعثة لدراسة إدارة الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1965. تولى في عام 1970 منصب مساعد مدير أمن القاهرة، ثم تولى في عام 1971 منصب قائد الاحتياطي المركزي ثم أصبح مديرا لأمن القاهرة في 1974، وفي يوليو 1976 أصبح مساعدا لوزير الداخلية ثم محافظا لسوهاج في نوفمبر 1976. وأعيد إلى منصب نائب وزير الداخلية عقب أحداث يناير 1977، ثم أصبح محافظا لأسوان من ديسمبر 1977 إلى أكتوبر 1978، ليصبح نائبا في مجلس الشعب عن دائرة الوايلي بالقاهرة في عام 1979.

قوات الأمن بمنطقة الدراسة تحت إشراف المقدم أحمد شوقي الذي أطلق اسمه لاحقًا على أكبر معسكر للأمن المركزي بمدينة نصر¹.

عقب انتهاء التدريبات صدر قرار في أغسطس 1969 بتشكيل الأمن المركزي تحت اسم (الاحتياطي المركزي لوزارة الداخلية)² بقيادة اللواء مهدي البنداري، وبلغ عدد القوات 189 ضابطًا و11690 جنديًا يخضعون لإشراف وكيل وزارة الداخلية للتدريب وشنون الأفراد³، وتمركز وجود الاحتياطي المركزي في القاهرة والإسكندرية⁴.

الاقتباس من فرنسا

يعزو اللواء "كمال خيرالله" أحد مؤسسي الأمن المركزي عملية التأسيس إلى وزير الداخلية السابق شعراوي جمعة واللواءين صلاح مجاهد ومهدي البنداري، في حين يعزو رئيس المباحث العامة السابق (اسم جهاز مباحث أمن الدولة قبل عام 1971) اللواء حسن طلعت تأسيس الأمن المركزي إلى نفسه قائلًا إنه خلال رحلة استغرقت 12 يومًا في مايو 1967 إلى باريس لزيارة المؤسسات الشرطة الفرنسية رفقة اللواء صلاح مجاهد واللواء حسين الريحاني (نبتت في ذهنه فكرة إنشاء الأمن المركزي في صورته الحاضرة بعد أن شاهدوا في باريس فرقتين فرنسيتين للمحافظة على الأمن إحداهما تُدعى C.R.S وهي تشبه إلى حد كبير فرق الأمن المركزي في مصر، والثانية الجندرية، وهي إحدى فرق الجيش، تعمل في وقت السلم في الأعمال البوليسية تحت إمرة وزير الداخلية أما في وقت الحرب فإنها تخضع لأوامر وزير الحرب)⁵. وبالبحث عن قوات (C.R.S) نجد أنها اختصار لتعبير بالفرنسية يعني سرايا الأمن الجمهوري (Compagnies Républicaines de Sécurité). وهي وحدات متنقلة منظمة على هيئة تشكيلات عسكرية تختص بالتصدي للتحركات الجماهيرية واسعة النطاق مثل المظاهرات وأعمال الشغب، وتأسست في ظل حكومة فيشي خلال الاحتلال النازي لفرنسا⁶.

ورغم أن زيارة حسن طلعت لباريس كانت في عام 1967 أي قبل تأسيس الأمن المركزي بسنتين إلا أن الفكرة قد تكون تبلورت في ذهنه خلال الزيارة، ثم وجدت صدى لدى القيادة السياسية ودخلت مرحلة التطبيق عقب تظاهرات الطلبة في عام 1968. وعند الجمع بين رواية حسن طلعت وكمال خيرالله نجد أن اللواء (صلاح مجاهد)⁷ كان عنصرًا مشتركًا في الروايتين، كما أكد اللواء كمال خيرالله في لقاء صحفي معه على أن نمط عمل الأمن المركزي في مصر مقتبس من النموذجين الفرنسي والأميركي⁸.

1- مقابلة مع اللواء حسني غنايم في تقرير: مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجليليب، الوفد، 6 مارس 1986، ص6.

2- انظر: تقرير هيئة مفوضي الدولة بخصوص الدعوى رقم 33647 لسنة 67 قضائية الخاصة بطلب حل جهاز الأمن المركزي، سبتمبر 2014، ص4.

3- محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص71.

4- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

5- حسن طلعت، (في خدمة الأمن السياسي: مايو 1939 - مايو 1971)، ط1 (بيروت: الوطن العربي للنشر والتوزيع، 1983)، ص144.

6- Joyce Edmond-Smith, Police forces in France, Journal of Ethnic and Migration Studies, 1974, p228.

7- اللواء صلاح مجاهد من مواليد عام 1913 بكدونس محافظة الدقهلية، تخرج من كلية الشرطة عام 1938، وشغل في مارس 1966 منصب مدير الأمن العام، ثم أصبح محافظًا لدمياط من 1968 إلى مايو 1971 ثم أصبح محافظًا للشرقية حتى نهاية عام 1971 ليطاح به من منصبه على خلفية علاقته بمراكز القوى التي صفاها السادات.

8- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

تحويل الاحتياطي المركزي إلى إدارة عامة في عهد السادات

عقب وفاة عبدالناصر في سبتمبر 1970 تولى أنور السادات الحكم في ظل صراعات داخلية ملتهبة. وتمكن السادات في 15 مايو 1971 من القضاء على مجموعة مراكز القوى المناهضة له فاعتقل 91 شخصاً على رأسهم نائب رئيس الجمهورية علي صبري، ووزير الحربية محمد فوزي، ورئيس المخابرات العامة أحمد كامل، ووزير الداخلية شعراوي جمعة، ومدير المباحث العامة حسن طلعت¹. ووجهت إليهم تهم تتعلق بالتآمر ومنع الرئيس من ممارسة صلاحياته.

عقب تلك التطورات أدخل السادات تغييرات على أجهزة الدولة شملت تغيير قانون هيئة الشرطة في عام 1971، كما أقر السادات ما صار عرفاً جارياً بأن يتولى منصب وزير الداخلية ضابط من الشرطة، وهو ما لم يحدث في العهد الناصري سوى خلال فترة تولي اللواء عبدالعظيم فهبي للوزارة من 1962 إلى 1965². وفي ظل تلك التغييرات أقال السادات قائد قوات الاحتياطي المركزي اللواء مهدي البنداري وعين بدلاً منه اللواء كمال خيرالله، وحين تسلم الأخير قيادة القوات بلغ عددها 11 ألف مجندٍ و220 ضابط³.

وفي ظل انشغال القوات المسلحة بإعادة بناء قدراتها العسكرية بعد هزيمة 1967، والإعداد لتحرير سيناء، أعتبرت قوات الاحتياطي المركزي بمثابة خط الدفاع الثاني بالجبهة الداخلية. واستعين بها في تأمين مدن القناة باعتبارها قوة نجدة سريعة للأهداف الحيوية حال تعرضها للخطر، فضلاً عن تأمينها لمداخل القاهرة ضد أي محاولات إرهاب جوي إسرائيلي. كما قام اللواء كمال خيرالله بتوسيع نطاق انتشار قوات الاحتياطي المركزي خارج القاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة عبر تأسيس منطقة أسيوط ومركزها مدينة أسيوط، ومنطقة وسط الدلتا ومركزها مدينة طنطا⁴.

عقب انتهاء حرب أكتوبر، وتراجع الحاجة للاحتياطي المركزي في منطقة القناة، أصدر السادات في عام 1974 القرار الجمهوري رقم 595 الذي نص على إنشاء (إدارة عامة بوزارة الداخلية تُسمى "الإدارة العامة لقوات الاحتياطي المركزي" تختص بحفظ الأمن من أي إخلال أو اضطراب، ومعاونة قوات الشرطة بمديريات الأمن، وتكون نواتها (إدارة الاحتياط المركزي" بوزارة الداخلية)⁵. وبمقتضى هذا القرار أصبحت الإدارة العامة الجديدة تابعة لمساعد الوزير للأمن⁶. وجرى تعيين اللواء "محمد الحديدي"⁷ مديراً للإدارة العامة للاحتياطي المركزي⁸. ثم في عام 1976 صدر قرار جمهوري بترقية

1- أحيل رئيس المباحث العامة اللواء حسن طلعت عبدالوهاب محمد، ونائبه اللواء محمد محمود زهدي للمعاش بقرار من رئيس الجمهورية في 31 مايو 1971، ونشرته الجريدة الرسمية في العدد 23 بتاريخ 10 يونيو 1971، ص264.
2- عبدالعظيم فهبي من مواليد عام 1907 بكسلا في السودان، تخرج من كلية الشرطة عام 1928، وتولى في عام 1953 منصب رئيس المباحث العامة (سلف أمن الدولة)، ثم شغل منصب وزير الداخلية لثلاث سنوات، ثم عمل سفيراً في المجر وإنجلترا، وتوفي عام 1988.
3- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.
4- المصدر السابق.
5- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 595 لسنة 1974، الجريدة الرسمية، العدد 18، 2 مايو 1974، ص258.
6- محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص71.
7- اللواء كمال الحديدي من مواليد عام 1921، وتخرج من كلية الشرطة في عام 1944، وصل إلى منصب كبير المعلمين في كلية الشرطة ثم مديراً لمعهد أمناء الشرطة، ثم مديراً للأمن المركزي في عام 1974، وتولى منصب محافظ المنيا في عام 1980.
8- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 1323 لسنة 1974، الجريدة الرسمية، العدد 35، 29 أغسطس 1974، ص604.

اللواء محمد الحديدي إلى درجة مساعد وزير داخلية¹، ليشغل بذلك قائد الاحتياطي المركزي منصب مساعد وزير، وهو ما يشير إلى الأهمية التي صارت تشغلها قوات الاحتياطي المركزي من منظور نظام السادات.

أحداث يناير 1977 كنقطة تحول

مع تردي الأوضاع الاقتصادية عقب سياسة الانفتاح التي تبناها السادات، لم تتحمل الجماهير إعلان الحكومة زيادة أسعار السلع الأساسية في يناير 1977 بنسب تتراوح من 20 إلى 30% تجاوبًا مع مطالب صندوق النقد الدولي لتخفيض الدعم الحكومي المقدم للمواطنين. فاندلعت خلال يومي 18 و19 يناير تظاهرات حاشدة وأعمال عنف في القاهرة والإسكندرية سرعان ما امتدت لتشمل تسع محافظات في أحداث مثلت تحديًا خطيرًا دفع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة آنذاك اللواء حسن أبوباشا للقول في مذكراته بأنه (لم يكن هناك شك في تلك اللحظات أن الموقف يتطور في سرعة مذهلة ليأخذ شكل ثورة شعبية شاملة...وقد كانت المرة الأولى منذ ثورة يوليو التي تخرج فيها القوات المسلحة من ثكناتها لتعيد النظام إلى الشارع بعد أن عجزت قوات الأمن عن ملاحقة الأحداث وتداعياتها.. وفُرض حظر التجوال في القاهرة)². وقد سقط في تلك الأحداث 64 قتيلًا على الأقل. واضطر مجلس الوزراء لإلغاء قرارات زيادة الأسعار، كما أقال السادات في فبراير عددًا من الوزراء من بينهم وزير الداخلية السيد فهمي ووزيرة الشؤون الاجتماعية، فيما عين نائبين جديدين لوزير الداخلية وهما اللواء النبوي إسماعيل واللواء كمال خيرالله³. وقال السادات بعد هدوء الأوضاع في اجتماع مع قادة الأجهزة الأمنية حسب اللواء أبوباشا في مذكراته: لن أسمح بتكرار ما حدث أبداً، ويجب الضرب في المليان مع أول بادرة لأعمال شغب مماثلة. وأطلق السادات على الأحداث اسم انتفاضة الجرامية.

عقب انقشاع أحداث يناير طلب السادات من نائب وزير الداخلية المعين حديثًا في فبراير 1977 وقائد الاحتياطي المركزي السابق اللواء كمال خيرالله إعادة تشكيل قوات الاحتياطي المركزي بما يكفل قدرتها على مواجهة التظاهرات الشعبية. واعتمد خيرالله خطة تعتمد على نشر قوات الأمن المركزي في أماكن استراتيجية على مستوى الجمهورية تشمل القاهرة وطنطا ومرسى مطروح والإسكندرية وأسيوط بحيث يبلغ إجمالي أعداد تلك القوات 30 ألف مجند دون زيادة العدد عن هذا الحجم تحت أي ظرف كي يسهل تدريبها والسيطرة عليها⁴. لكن في ديسمبر عام 1977 نُقل اللواء خيرالله ليشغل منصب محافظ أسوان، وزيد عدد قوات الاحتياطي المركزي إلى 110 ألف مجند في زيادة غير مسبوقه جعلت الأمن المركزي يتحول إلى جيش تسيطر عليه وزارة الداخلية، وهو ما انعكس على تخصيص موارد كبيرة تثقل كاهل البلاد وتشمل تأسيس بنية تحتية ضخمة تتضمن معسكرات ولوجستيات وعمليات إعاشة وتسليح وتدريب. ومع عقد اتفاقية

1- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 431 لسنة 1976، الجريدة الرسمية، العدد 23، 3 يونيو 1976، ص435.

2- حسن أبوباشا، في الأمن والسياسة، ط1 (دار الهلال، 1990) ص20.

3- محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص (633، 634).

4- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

كامب ديفيد في 1978، وبذريعة تولي قوات الاحتياطي المركزي مهام تأمين المنطقة (ج) من سيناء بدلا من القوات المسلحة، جرى تسليح الأمن المركزي لأول مرة بأسلحة ثقيلة تشمل مصفحات وآليات مدرعة¹.

وجدير بالذكر أنه في عام 1977 أيضا جرى لأول مرة الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وبمقتضى ذلك أعتمد الإشراف الجغرافي لمساعد وزير الداخلية على مناطق محددة من الجمهورية بدلا من الاكتفاء بوجود مساعدين نوعيين، فجرى تقسيم البلاد إلى 5 مناطق جغرافية يرأس كل منها مساعد وزير بحيث تضم كل منطقة عددا من مديريات الأمن².

ما بعد أحداث المنصة عام 1981

مع تزايد أنشطة المعارضة ضد السادات عقب عقده لاتفاقية كامب ديفيد، طرح وزير الداخلية النبوي إسماعيل في اجتماع مع قيادات وزارة الداخلية بحسب نائب رئيس مباحث أمن الدولة اللواء فؤاد علام اعتقال عدد يتراوح من 5 إلى 15 ألفا من المعارضين بمختلف توجهاتهم، ثم في ظل تخوفات جهاز أمن الدولة من تداعيات تلك الاعتقالات الموسعة قرر النبوي بعد أخذ موافقة السادات تقليل حجم الاعتقالات لتشمل في سبتمبر 1981 عدد 1536 معتقلا³. وبالتوازي مع ذلك خطب السادات أمام مجلس الشعب قائلا "لن أرحم بعد الآن" لتزداد سخونة المشهد، ولتبلغ الأحداث ذروتها باغتيال السادات في حادث المنصة في 6 أكتوبر 1981 على يد ضابط الجيش خالد الإسلامبولي ورفاقه من عناصر إحدى التنظيمات الجهادية، كما حاولت مجموعات أخرى من التنظيم السيطرة على مدينة أسيوط يوم 8 أكتوبر تمهيدا للزحف منها على القاهرة، ولكن انتهت الاشتباكات بمقتل 106 من عناصر الأمن وسبعة من المهاجمين، واحتواء الأحداث من طرف القوات المسلحة والشرطة⁴.

ورغم نجاح قوات الجيش والشرطة في إحباط تحرك مجموعات الجهاد للسيطرة على نظام الحكم، إلا أن الاحداث مثلت فشلا ذريعا لأجهزة الأمن في اكتشاف التنظيم أو تفكيكه قبل تحركه، وأعقب ذلك إجراء تغييرات في قيادات أجهزة الأمن شملت الإطاحة بوزير الداخلية النبوي إسماعيل ورئيس مباحث أمن الدولة عليوة زاهر وقائد الأمن المركزي. وضمن مخطط إعادة هيكلة الأمن المركزي أصدر حسني مبارك في عام 1984 القرار الجمهوري رقم 10، لينص على تعديل اسم "الإدارة العامة لقوات الاحتياطي المركزي" ليصبح "الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزي". كما تضمن القرار إنشاء 5 إدارات عامة بالأمن المركزي وهي:

- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي بالقاهرة.
- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي بالإسكندرية.

1- مقابلة مع اللواء عبدالمنعم حسين في تقرير: مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجليليب، الوفد، 6 مارس 1986، ص6.

2- محمد الجوادى، قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص593.

3- فؤاد علام، الإخوان وأنا، ط1. (القاهرة، أخبار اليوم)، ص(269-271).

4- للمزيد عن تلك الأحداث انظر: أحمد مولانا، الجماعة الإسلامية: استراتيجيات متعارضة، (اسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 2018).

- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي بالجيزة.
- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي بالدلتا.
- الإدارة العامة للعمليات الخاصة للأمن المركزي¹.

ثم في عام 1985 صدر قرار جمهوري جديد بإنشاء إدارتين عامتين جديدتين، وهما:

- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي للقناة وسيناء.
- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي للوجه القبلي².

وبذلك غطت الإدارات العامة للأمن المركزي أرجاء مصر بما يكفل للنظام مواجهة أي أخطار تهدده أو تهدد الوضع الأمني للبلاد، وأصبح الأمن المركزي بذلك هو الخط الأول للدفاع عن النظام الحاكم. وفي ظل هذا التوسع غير المسبوق صدر قرار وزاري يؤطر مهام الأمن المركزي. ففي عام 1985 أصدر وزير الداخلية قراره رقم 2 الخاص بتنظيم قوات الأمن المركزي، ونص على أن (قوات الأمن المركزي هي أحد القطاعات الرئيسية بوزارة الداخلية، ويرأسها مساعد أول وزير/ مساعد وزير، وتتكون من قوات نظامية - ليست عسكرية - مُشكلة من كتائب وسرايا موزعة على مناطق جغرافية، وتضمها إدارات عامة نوعية وجغرافية وإدارات على مستوى عال من التدريب والتجهيز، وتتحرك لمواجهة أعمال الشغب أو أي أعمال تخل بأمن واستقرار الجهة الداخلية، وتساعد قوات الأمن بالمديريات في أداء مهامها كلما اقتضت الضرورة ذلك)³.

لكن في سياق مفاجئ شهد فبراير 1986 أكبر تمرد لعناصر الأمن المركزي وقوات الأمن تلاه تسريح أكثر من 21 ألف مجند من الخدمة، ونقل بعض معسكرات الأمن المركزي من داخل المدن إلى طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، وهو ما سنتناوله باستفاضة في فقرة مستقلة لاحقاً⁴.

تشكل قوات الأمن المركزي حالياً من 10 إدارات تشمل الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزي، والإدارة العامة للعمليات الخاصة، والإدارات العامة لمناطق الأمن المركزي في (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، وسط الدلتا، شرق الدلتا، القناة وسيناء، شمال الصعيد، جنوب الصعيد)⁵. فضلاً عن وحدة مكافحة إرهاب بالأمن المركزي تأسست في عام 2018⁶.

1- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 10 لسنة 1984، الجريدة الرسمية، العدد 3، 19 يناير 1984، ص108.

2- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 331 لسنة 1985، الجريدة الرسمية، العدد 34، 22 أغسطس 1985، ص1592.

3- تقرير هيئة مفوضي الدولة بخصوص الدعوى رقم 33647 لسنة 67 قضائية الخاصة بطلب حل جهاز الأمن المركزي، سبتمبر 2014، ص 5.

4- نظراً لعدم العثور على دراسة بالعربية أو الإنجليزية تتناول تمرد الأمن المركزي في عام 1986، فقد آثرت تناولها بالتفصيل في نهاية الدراسة أدناه.

5- محمد محفوظ، تحول قطاع الأمن في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية: نحو التغيير، دراسة حالة قطاع الأمن في مصر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر 2012، ملحق رقم 2، ص 41.

6- رئيس الوزراء يقدم لـ"النواب" حصاد عامين من برنامج عمل الحكومة (2018-2020)، اليوم السابع، 17 نوفمبر 2020.

ثانياً: كيف يُختار أفراد الأمن المركزي؟

بداية نشير إلى تلاعب قانون هيئة الشرطة رقم 109 لعام 1971 بالألفاظ حيث عرّف هيئة الشرطة في المادة الأولى منه بأنها (هيئة مدنية نظامية) بالرغم من حصول عناصرها على رتب عسكرية، وتسليح بعض مكوناتها بأسلحة ثقيلة تشمل مدرعات ومصفحات ومروحيات، وتواجد عناصرها سواء من الأمن المركزي أو قوات الأمن داخل ثكنات. حيث أستخدمت كلمة (نظامية) لتبرير عسكرة الشرطة باعتبار أن تجنيد الشباب فيها يندرج ضمن الخدمة الوطنية ذات الطابع النظامي لا العسكري¹.

واقعيًا، يُجنّد عناصر الشرطة من المواطنين المطلوبين للخدمة العسكرية وفقاً لأحكام القانون رقم 127 لسنة 1980 الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية. وبمقتضى هذا القانون يُستثنى من الخدمة بالشرطة كلا من:

- خريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا في جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها في الخارج.
- الحاصلون على شهادة متوسطة أو أية شهادات أخرى معادلة لها من الخارج.
- حفظة القران الكريم بتمامه من غير حملة المؤهلات².

ووفقاً للمعايير السابقة يُجنّد في الشرطة الأفراد الأكثر أمية حيث يكونون أكثر تقبلاً لتنفيذ الأوامر دون نقاش، وأقل وعياً بحقوق الإنسان والسياسات السياسية للأحداث. وبالتالي يندر وجود مجندين بالشرطة من القاهرة أو عواصم المحافظات في ظل ارتفاع معدلات التعليم بتلك الأماكن. وعادة ما يُنتقى للتجنيد بالأمن المركزي الأشخاص الذين فشلوا في اجتياز امتحانات القبول في صفوف القوات المسلحة ممن يطلق عليهم (فرز رابع)³ نظراً لضعف مهاراتهم وقدراتهم الذهنية لكنهم ممن تنطبق عليهم الشروط الصحية للالتحاق بالتجنيد في وزارة الداخلية، والتي تنص على ألا يقل طول الفرد عن 170 سم، وألا يقل متوسط عرض الصدر عن 85 سم، وألا يزيد فارق الوزن عن الطول عن "100"⁴.

ولكن جرت تعديلات في قانون الخدمة العسكرية والوطنية في عام 2009 سمحت بتجنيد الفئات المستثناة أعلاه في الشرطة بقرار من وزير الدفاع بناءً على طلب وزير الداخلية، وبما لا يتجاوز (10%) من أعداد المجندين بوزارة الداخلية، وذلك بعد استكمال احتياجات القوات المسلحة من هذه الفئات⁵. وبذلك بدأ تجنيد أفراد من الحاصلين على مؤهلات عليا في الشرطة لكن تظل نسبتهم محدودة من إجمالي عدد المجندين، وهو ما يكفل عدم تغيير بنية وثقافة مجندي الشرطة.

1- انظر: تقرير هيئة مفوضي الدولة، بخصوص الدعوى رقم 33647 لسنة 67 قضائية الخاصة بطلب حل جهاز الأمن المركزي، سبتمبر 2014، ص6.

2- تقرير هيئة مفوضي الدولة، ص4

3- محمد فتحي عبدالعال، جنود الأمن المركزي.. خوذة ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.

4- قرار وزير الداخلية رقم 779 لسنة 2013، الوقائع المصرية، العدد 118، 23 مايو 2013، ص12.

5- القانون رقم 152 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم 127 لسنة 1980، الجريدة الرسمية - العدد 52 (مكرر)، 27 ديسمبر سنة 2009.

تبلغ فترة التجنيد في الشرطة ثلاث سنوات حيث يقضي المجند أول 6 شهور في التدريب الابتدائي وتعلم النظام وحمل السلاح ثم ينخرط بعد ذلك في أداء مهام خدمته¹. وفيما يخص الرواتب فقد اتسمت بالضعف الشديد حيث بلغ الراتب الشهري للمجند في عام 2011 قرابة 220 جنهما²، أي أقل من 40 دولار بأسعار تلك الفترة، وهو مبلغ لا يكفي احتياجات المجند من طعام وشراب في ظل عدم كفاية الوجبات التي يتناولها في الثكنات. أما فترات العمل والراحة فتقسم بحيث يقضي الجندي 20 يوماً في العمل ثم يأخذ 10 أيام إجازة.

وفيما يخص ضباط الأمن المركزي فيُختارون وفق كوتة عددية تُخصص من كل دفعة شرطة، فعادة ما يكونون من الحاصلين على تقديرات ضعيفة خلال مدة دراستهم أو من ليست لهم علاقات شخصية تسمح بتعيينهم في أماكن أكثر جاذبية مثل مصلحة الجوازات وأمن الدولة³. يتلقى الضباط المرشحين للأمن المركزي عقب تخرجهم دورة تدريبية لمدة 3 شهور تُدعى (فرقة أمن مركزي) تتضمن تدريبات نظرية وعملية على العمليات الليلية والنهارية. وتشابه تلك الدورات تدريبات القوات المسلحة. وبعد انتهاء التدريب يُوزع الضباط على قطاعات الأمن المركزي. ويتلقى الضباط خلال خدمتهم باستمرار فرقا تدريبية متخصصة تتضمن إيفادهم للتدريب لدى القوات المسلحة للحصول على تدريبات نوعية لا تتوفر لدى الأمن المركزي⁴، مثل فرق الصاعقة.

العلاقة بين الضباط والجنود في معسكرات الأمن المركزي

العلاقة بين الضباط والجنود في معسكرات الأمن المركزي، وعملية تكيف الجنود الجدد مع مناخ الحياة العسكرية والشرطية، وطرق تدريبهم على مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية، وعملية التعبئة المعنوية تظل من المحرمات التي تحرص أجهزة الأمن على تجنب التطرق لها⁵، حتى أن اللجنة الرسمية المشكلة من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية لدراسة طبيعة العلاقة بين الضباط والجنود في معسكرات الأمن المركزي وقوات الأمن، والأسباب والدوافع التي أدت إلى اندلاع تمرد عام 1986 لم تتمكن من إجراء بحوثها، وسُمح لها بإجراء دراسة واحدة فقط تناولت اتجاهات الصحف المصرية نحو تمرد الأمن المركزي، فيما أُغفيت ثلاث دراسات بعنوانين:

- (تمرد الأمن المركزي، رؤية اجتماعية ثقافية)
- (دراسة نفسية اجتماعية لأهم المتغيرات التي ساعدت على سلوك التمرد لدى بعض عناصر الأمن المركزي).

1- مقابلة مع اللواء حسني غنايم في تقرير (مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجليليب)، الوفد، 6 مارس 1986، ص 6.

2- محمد فتحي عبدالعال، جنود الأمن المركزي.. خوذة ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.

3- بحسب ملفات خدمة قرابة 20 ضابطاً من ضباط أمن دولة نُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي عقب ثورة يناير تبين أن أغلبهم خدموا لمدة سنة أو اثنين في الأمن المركزي ثم انتقلوا لأمن الدولة، وهو ما يعني أن ضباط الأمن المركزي يمكن نقله لجهات شرطية أخرى.

4- اللواء عبدالرحيم النحاس، هذه مهام قوات الأمن المركزي، مجلة الأمن والحياة، مارس/ إبريل 1989، العدد 81، ص 38.

5- خلال فترة اعتقال في سجن طره من 2014 إلى 2016، كنت أستمع إلى جنود الأمن المركزي في منطقة طره وهم يهتفون خلال التدريبات (إحنا أسود جاينين لقرود) مما يدل على مضمون التعبئة المعنوية المقدم للجنود والهادف إلى إهدار أدمية الأفراد المقترض استهدافهم من طرف الأمن المركزي.

• (الجوانب التشريعية والإدارية والتنظيمية للأمن المركزي)¹.

ففي ظل اعتماد التجنيد الإلزامي في مصر، تكون لأداء الخدمة العسكرية تداعيات على المسار الحياتي للشباب. ونظرا لمحدودية عدد المتعلمين تعليماً جامعياً ومتوسطاً من جنود الشرطة، فإن الشريحة الأكبر من الجنود تكون من الطبقات الأقل تعليماً والأكثر فقراً حيث يعمل معظمهم بالزراعة والأعمال الحرفية، وعادة ما يساهمون في تحمل التكاليف المعيشية لأسرهم من طعام وشراب وغذاء وعلاج وملابس فضلا عن مشاركتهم في نفقات زواج شقيقاتهم. وبالتالي عند تجنيدهم لأداء الخدمة العسكرية لمدة 3 سنوات، وتلقمهم لرواتب ضعيفة للغاية، يعيشون تحت ضغط نفسي ومادي كبير، ويعتبرون أن تلك الفترة تمثل اقتطاعاً من عمرهم يستنزفهم مادياً، ويؤخر من سن زواجهم، فينتظرون بفارغ الصبر يوم انتهاء خدمتهم العسكرية.

وفي ظل المعطيات السابقة، ومعاملة الضباط للجنود معاملة عسكرية، تتكرر داخل معسكرات الأمن المركزي حوادث يُقتل فيها مجندون. وبينما تعزو وزارة الداخلية تلك الحوادث إلى عمليات الانتحار، يعزوها أهالي الضحايا إلى عمليات قتل انتقامية يتعرض لها أولادهم على يد الضباط، وهو ما غطته هيئة الإذاعة البريطانية في فيلم وثائقي تتبع حوادث مقتل 13 مجندا خلال الفترة من 2008 إلى 2015². وبالمقابل شهد شهر فبراير عام 2014 حادثة فريدة من نوعها حيث قتل مجند النقيب إسلام مكاوي طعنا بالسكين في قطاع الأمن المركزي بدهشور في ظل روايات متداولة عن أن الدافع لارتكاب الحادث سب الضابط للمجند بوالدته³.

ورغم أن مجندي الأمن المركزي ومجندي الشرطة عموماً يخضعون لقانون القضاء العسكري⁴ إلا أنه من الممكن التحقيق في بعض الحوادث من طرف النيابة العامة بقرار من وزير الداخلية مثلما حدث في عام 2008 في واقعة إحالة 3 ضباط و11 مجندا وأمين شرطة للقضاء المدني بتهمة قتل المجند "علي ظريف" داخل قطاع الأمن المركزي في الزهة بالإسكندرية⁵. بينما في قضايا أخرى يُحال المجندون للنيابة العسكرية مثلما حدث في واقعة مجند بتشكيلات الأمن المركزي تعاطى مخدرات أثناء عمله داخل قسم شرطة سرس الليان⁶.

ومن الوقائع التي توضح طريقة تعامل قيادات الشرطة مع جنود الأمن المركزي ما حدث في تغيير تصميم سيارات نقل الجنود. فلفترة طويلة كان باب السيارة موجوداً بالخلف، لكن بحسب اللواء يسري الروبي فقد تغير مكان الباب للجانب الأيمن من السيارات بطلب من وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي عقب تلقيه شكوى من وزير الدفاع المشير محمد

1- انظر تفاصيل اللجنة المخولة بعمل المشروع والأشخاص المفترض مشاركتهم فيها في: نجوى الفوال ونجوى خليل: اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير 1986، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة، 1987)، ص(6، 7).
2- **موت في الخدمة**: وثائقي يرصد الانتهاكات ضد أفراد الأمن المركزي في مصر، هيئة الإذاعة البريطانية، 29 مارس 2016.
3- شاهد عيان: مجند الأمن المركزي مختل نفسياً.. والضابط سبه بوالدته، مبتدا، 7 فبراير 2014.
4- إلغاء مشروع قانون «القضاء الشرطي» بعد رفض مجلس الدولة، **الشروق**، 9 سبتمبر 2014. ولمزيد من التفاصيل انظر قانون هيئة الشرطة رقم 109 لعام 1971، و**قرار** وزير الداخلية رقم 1050 لسنة 1973 الخاص بلانحة جزاءات أفراد هيئة الشرطة وتحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية وتنظيم السجون العسكرية.
5- إحالة 3 ضباط شرطة للمحاكمة في قضية مجند الأمن المركزي، اليوم السابع، 29 يوليو 2008.
6- إحالة مجند إلى النيابة العسكرية لتعاطيه المخدرات داخل قسم شرطة بالمنوفية، **الأهرام**، 9 أكتوبر 2011.

طنطاوي تختص برؤيته لبعض الجنود يقفون على الباب الخلفي ليعاكسوا ركاب السيارات المقبلة خلفهم ملقنين عليهم قشر البرتقال. وقد أدى التصميم الجديد إلى مواجهة الجنود لمشاكل في الخروج من السيارة حال تعرضها للانقلاب على الجانب الأيمن¹.



صورة لوري نقل جنود أمن مركزي، ويظهر الباب في الجانب الأيمن

ثالثا: مكونات قطاع الأمن المركزي

يتطابق هيكل قوات الأمن المركزي بشكل كبير مع الهيكل العسكري لقوات الجيش حيث يضم كتائب وسرايا وفصائل، ويتكون الأمن المركزي من "ضباط، مندوبين، مجندين، وعدد أقل من أمناء الشرطة والمدنيين الذين يقومون بأعمال إدارية"، ويقبع على رأس الأمن المركزي لواء بدرجة مساعد/ مساعد أول وزير داخلية.

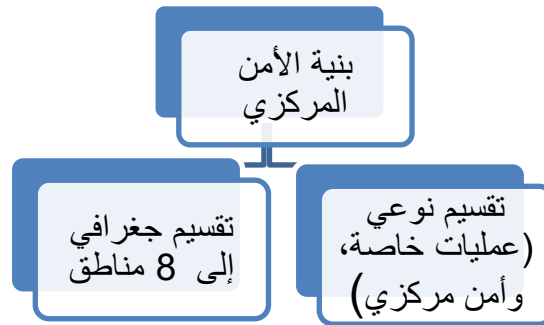
ينقسم الأمن المركزي إلى 10 إدارات عامة على مستوى الجمهورية وفق تقسيم جغرافي يشمل بجوار الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزي، الإدارات العامة لمناطق الأمن المركزي في (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، وسط الدلتا، شرق الدلتا، القناة وسيناء، شمال الصعيد، جنوب الصعيد)². فضلا عن تقسيم نوعي يشمل قوات العمليات الخاصة. ويتنوع تسليح قوات الأمن المركزي من العصي الكهربائية وصولا إلى المصفحات والأليات المدرعة والرشاشات الثقيلة. وفيما يخص التدريب توجد معاهد تدريبية تخصصية بالإدارات العامة الجغرافية والنوعية بقطاع الأمن المركزي، بالإضافة إلى معهد لتدريب الضباط يعطي فرقا تدريبية متخصصة فضلا عن قرية تدريبية متكاملة تبلغ مساحتها 90 فدانا بطريق مصر إسكندرية الصحراوي³.

1- محمد فتحي عبدالعال، جنود الأمن المركزي.. خوذته ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.
2- انظر المخطط التنظيمي لمكونات وزارة الداخلية المصرية في: العقيد الدكتور محمد محفوظ، تحول قطاع الأمن في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية: نحو التغيير، دراسة حالة قطاع الأمن في مصر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر 2012، ملحق رقم 2، ص: 41.
3- وزير الداخلية يفتتح قرية لتدريب الأمن المركزي بمعسكر الشهيد الكبير، اليوم السابع، 18 نوفمبر 2014.

قوات العمليات الخاصة

تختص قوات العمليات الخاصة في الأمن المركزي بتنفيذ العمليات القتالية، وحراسة المنشآت الهامة مثل السفارات والمطارات والإذاعة والتلفزيون، وتدعيم المأموريات الجنائية في الصحاري والمناطق الجبلية. وتتكون القوات الخاصة من مكويين:

- 1- كتائب الخدمات، وتختص بحراسة المنشآت الحيوية والحساسة مثل السفارات والمطارات والموانئ وتأمين تحركات الرؤساء والوفود الأجنبية¹، والمشاركة مع الأمن الوطني في مأموريات ضبط العناصر المطلوبة أمنياً².
- 2- كتائب الدعم، وتُدعى الكتائب القتالية، وهي قوات تتدرب على الأعمال القتالية، وتختص بالتعامل مع البؤر الإجرامية الخطيرة. ويزعم بعض قادة الأمن المركزي أنه لم تكن من مهام قوات العمليات الخاصة ولا ضمن تدريباتها قبل ثورة يناير المشاركة في فض الشغب³. وهو ما يُشكك فيه استخدام نظام مبارك لقوات العمليات الخاصة في مواجهة تظاهرات يناير 2011. ففي مواجهة الأحداث الجماهيرية الموسعة ولتنفيذ عمليات تأمين انتخابات مجلس الشعب استخدم نظام مبارك قوات العمليات الخاصة، وهو ما يعني أن تدريبها على استخدام الأسلحة النارية فقط لا يستلزم عدم استخدامها في مواجهة الجماهير⁴.



بنية الأمن المركزي

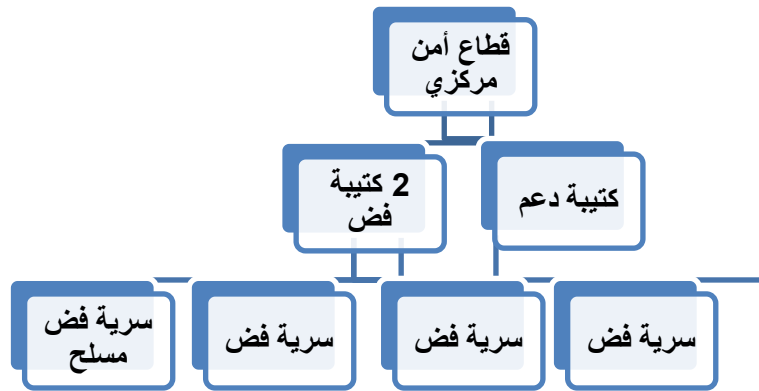
نظرا لمركزية القاهرة والجيزة في تأمين النظام الحاكم، فقد حرصت وزارة الداخلية على إقامة معسكرات الأمن المركزي على أطراف العاصمة لتتدفق منها القوات لمواجهة أي طارئ أمني. ومن أمثلة تلك المعسكرات: رئاسة قوات الأمن المركزي في الدراسة، ومعسكرات منطقة طره، ومعسكر ناصر في مدينة نصر⁵، ومعسكر أحمد جلال في جسر السويس، ومعسكري العمليات الخاصة بالدويقة (قطاع سلامة عبدالرؤوف) وبطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

1- اللواء عبدالرحيم النحاس، هذه مهام قوات الأمن المركزي، مجلة الأمن والحياة، مارس/ إبريل 1989، العدد 81، ص 38.
 2- على سبيل المثال ساهمت قوات الأمن المركزي في تأمين المبنى القديم لوزارة الداخلية بلاطوغلي بالتنسيق مع (الدفاع المدني، والأمن العام، وخدمات مديرية أمن القاهرة، والإدارة العامة للحراسات الخاصة، بالإضافة إلى مكتب أمن الدولة بمقر الوزارة، والذي تولى التنسيق بين الجهات المذكورة فيما يتعلق بتوفير المعلومات وإصدار الأوامر). انظر: تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة العميد نبيل رفعت رضوان رئيس قسم تأمين وزارة الداخلية أثناء ثورة يناير، والتابع للإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة، ص 834.
 3- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة العقيد مصطفى خيرى مدير إدارة العمليات بالإدارة العامة للعمليات الخاصة، اللواء نهاد رشاد خلوصي بالعمليات الخاصة، ص (361، 362، 837، 838)، وشهادة اللواء محمد عبدالرحمن يوسف مدير الإدارة العامة للعمليات الخاصة بالأمن المركزي، ص 838.
 4- فعلى سبيل المثال شاركت قوات العمليات الخاصة في التصدي لأعمال شغب موسعة شهنتها مدينة بلقاس بمحافظة الدقهلية في عام 1998 عقب مقتل شاب تعذيباً على يد ضابط مباحث يدعى **إيهاب شيبانة** في مركز شرطة بلقاس حيث استمرت الأحداث ما يزيد عن شهر إلى أن نُقل الضابط لمكان آخر.
 5- مناطق الدراسة ومدينة نصر وحلوان كانت تقع في أطراف القاهرة سابقاً لكن في ظل التوسع الجغرافي للعاصمة صارت داخل الكتل السكانية بالقاهرة.

بنية معسكرات الأمن المركزي

يضم كل معسكر من معسكرات الأمن المركزي عدة قطاعات، ويُسمى كل قطاع باسم معين. وكانت من أبرز القطاعات بالقاهرة حسب الشهادات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أحداث ثورة يناير، والمشكلة بقرار رئيس الجمهورية د. محمد مرسي في عام 2012: أحمد شوقي، الفتح، ناصر، الدراسة، البساتين، أبو بكر الصديق، الهرم. وتغيرت أسماء العديد من تلك القطاعات بعد ذلك لتُسمى بأسماء المتوفين من ضباط الأمن المركزي مثل قطاع "الشهيد أحمد الكبير" بطريق مصر الإسكندرية الصحراوي¹.

يختلف حجم قطاعات الأمن المركزي من قطاع إلى آخر، ففي بعض الحالات يتكون القطاع من كتيبة واحدة فقط، وبعضها من كتيبتين، وصولاً إلى وجود 4 كتائب كحد أقصى في القطاع الواحد، وفي حالة القطاع الذي يتكون من 3 كتائب، يضم كتيبة تُدعى كتيبة دعم، وتكون مدربة على استخدام الأسلحة النارية في المأموريات، فضلاً عن كتيبتين فض تتكون كل واحدة منهما من 4 سرايا، تتلقى سرية واحدة منهم تدريبات من نفس نوعية تدريبات كتيبة الدعم بحيث يُستعان بتلك السرية لدعم كتيبة الدعم في حال احتياجها للتعزيزات، وتُسمى هذه السرية بسرية الفض المسلح².



مكونات كل قطاع من قطاعات الأمن المركزي

يرأس كل قطاع عادة ضابط برتبة عميد، وفي ظل تشكل كل قطاع من 3 كتائب يرأس كل كتيبة ضابط برتبة مقدم. وتنقسم الكتيبة الواحدة إلى 4 سرايا. تتكون سرية الفض الواحدة من 3 فصائل قوة كل فصيلة 30 مجنداً. وفي المجمل يتراوح عدد عناصر الكتيبة الواحدة عادة من 250 إلى 360 جندياً، بينما يتراوح عدد الضباط في الكتيبة من 11 إلى 16 ضابطاً. وعلى أرض الواقع خلال التصدي للتظاهرات يمكن أن يقود ضابط برتبة عقيد تشكيلاً من قوات الأمن المركزي يتكون من:

- 3 سيارات محملين بالجنود، حيث تبلغ حمولة السيارة الواحدة 30 ضابطاً وجندياً³.
- خمس مجموعات من كتيبة الدعم.

1- وصول وزير الداخلية قطاع الشهيد أحمد الكبير للأمن المركزي، بوابة الأهرام، 18 نوفمبر 2014. وقد قُتل النقيب أحمد الكبير في 21 نوفمبر 2013 خلال مدهمة منزل بمحافظة القليوبية تواجد به عناصر من تنظيم أنصار بيت المقدس.
2- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء جلال علي، وكيل الإدارة العامة لمنطقة القاهرة للأمن المركزي للتدريب، ص (835، 836).
3- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة الجندي محمد كمال، سائق سيارة لوري أمن مركزي، ص 660.

كما توجد داخل معسكرات الأمن المركزي سجون عسكرية مخصصة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية لمدة لا تزيد على سنة للمحكومين أو المحبوسين احتياطيا من أفراد هيئة الشرطة والمجندين¹. كما أستخدمت معسكرات الأمن المركزي في فترات لاحقة كمقرات لاعتقال المتظاهرين المدنيين المعارضين على الانقلاب العسكري في 2013 فضلا عن أعداد كبيرة من المشاركين في تظاهرات سبتمبر 2019².

رابعا: علاقة قوات الأمن بالأمن المركزي

توجد فوارق مهمة وتداخلات بين الأمن المركزي وقوات الأمن لأبد من فهمها لاستيعاب اختصاص كل منهما. فمساعد وزير الداخلية للأمن العام يشرف على مساعدي الوزير الجغرافيين³، فيما يشرف المساعدون الجغرافيون على مناطق تضم كل منطقة منهم عدة مديريات أمن، وهي:

- قطاع منطقة غرب الدلتا، ويشمل مديريات أمن (الإسكندرية، مطروح، البحيرة).
- قطاع منطقة وسط الدلتا، ويشمل مديريات أمن (كفر الشيخ، الغربية، المنوفية).
- قطاع منطقة شرق الدلتا، ويشمل مديريات أمن (دمياط، الدقهلية، الشرقية).
- قطاع منطقة قناة السويس، ويشمل مديريات أمن (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس).
- قطاع منطقة سيناء، ويشمل مديريات أمن (شمال سيناء، جنوب سيناء).
- قطاع منطقة شمال الصعيد، ويشمل مديريات أمن (الفيوم، بني سويف، المنيا).
- قطاع منطقة وسط الصعيد، ويشمل مديريات أمن (أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج).
- قطاع منطقة جنوب الصعيد، ويشمل مديريات أمن (قنا، أسوان، البحر الأحمر، الأقصر)⁴.

وتتبع قوات الأمن مدير الأمن في كل محافظة، والذي يتبع بدوره مساعد وزير الداخلية للأمن العام عدا محافظة القاهرة التي يكون مدير أمنها بدرجة مساعد أول لوزير الداخلية⁵.

مدير الأمن هو المختص بإصدار الأوامر لجميع القوات الموجودة بنطاق إشرافه بما فيها تشكيلات الأمن المركزي⁶. وبذلك نجد أن قوات الأمن المركزي تخضع لإشراف مدير الأمن في نطاق محافظته، والذي يتبع بدوره مساعد الوزير للأمن العام

1- انظر على سبيل المثال: قرار وزير الداخلية رقم 1276 لسنة 2011 الخاص بإنشاء سجن عسكري بقطاع دهشور التابع للإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي بالجيزة. والمنشور في الوقائع المصرية، العدد 196، 24 أغسطس 2011.
2- نظرا لأن تلك الأحداث تقع خارج الإطار الزمني للدراسة الذي ينتهي بحلول عام 2013 فلن أتطرق لها بشكل مفصل.
3- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء عدلي فايد، مساعد أول وزير الداخلية للأمن العام، ص 864.
4- محمد الجوادى، قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص 608.
5- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء حسن عبدالحميد، مساعد وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن، ص 846.
6- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء شريف جلال مدير الإدارة المركزية للتنظيمات السياسية بأمن الدولة، ص 859.

فضلا عن تبعيتها لقيادتها بالأمن المركزي في نوع من التداخل تتسم به هياكل معظم المؤسسات الحكومية المصرية. ومثلما تناولت سابقا مكونات الأمن المركزي، سأتناول مكونات قوات الأمن، والتي تتشكل من مكونين:

(1) المجموعات القتالية: وهي مجموعات مسلحة بالآلي والخرطوش، مهمتها تأمين ترحيل المتهمين السياسيين والجنائين، وتأمين المنشآت الهامة، وأقسام الشرطة، والسجون.

(2) قوات فض، ومهمتها تأمين المباريات الرياضية والتجمعات الصغيرة، وليس من مهامها الرسمية فض التظاهرات¹. لكنها تُستخدم عمليا في فض التظاهرات منذ ثورة يناير.

وبحسب القرار الوزاري رقم 8475 لعام 2000، والخاص بتنظيم إدارات قوات الأمن، فإن تسليح وتجهيز قوات مكافحة الشغب يتكون من تشكيلات، وكل تشكيل يتكون من 3 فصائل، قوام كل فصيلة 30 مجندا، ويُزود ثلاثة من جنود كل فصيلة ببنادق خرطوش رش خفيف. ويكون لكل فصيلة قائد ونائب قائد من الضباط. أما الجماعات القتالية التابعة لقوات الأمن، فتتشكل كل جماعة من 10 مجندين بقيادة ضابط مسلح برشاش قصير، وتنقسم كل جماعة إلى مجموعتين قوام كل مجموعة منهم 5 أفراد، من بينهم 3 مسلحين بأسلحة آلية، واثنان ببنادق خرطوش.

ومثلما توجد للأمن المركزي معسكرات، فلقوات الأمن معسكرات منفصلة، ومن أبرز قطاعات قوات الأمن بالقاهرة: شبرا، السلام، الجبل الأحمر. وعادة ما يكون قادة معسكرات قوات الأمن ضباطا منتدبين من قطاع الأمن المركزي وفقا لما تكشفه حركة الانتقالات السنوية الدورية بوزارة الداخلية.

خامسا: تعداد عناصر الأمن المركزي

بعد بيان أوجه الافتراق والتداخل بين قوات الأمن والأمن المركزي يمكن تناول قضية هامة يكثر فيها الخلط، وهي القضية الخاصة بالعدد الحقيقي لأفراد الأمن المركزي. فبينما يذكر د. عمر عاشور في دراسة نشرها بمركز بروكنجز في عام 2012 نقلا عن مقال بموقع الاشتراكي أن عدد عناصر الأمن المركزي يتجاوز 300 ألف فرد²، نجد أن تقرير التوازن العسكري لعام 2020 يورد أن عدد عناصر الأمن المركزي 325 ألف فرد³، وهو عدد يقترب من تعداد عناصر القوات المسلحة البالغ 438500 فرد في الخدمة، فضلا عن 479 ألف في الاحتياط⁴.

ولكن عند التدقيق نجد أن الأرقام السابقة تتسم بالمبالغة وتقع في خطأ جوهري حيث تجمع بين أعداد عناصر الأمن المركزي وقوات الأمن. وهي نقطة لا يفتن لها أغلب من يكتبون في الشأن الأمني المصري بالرغم من وجود معلومات منذ الثمانينات عن أعداد الأمن المركزي وقوات الأمن. فبحلول عام 1986 الذي شهد تمردا من مجندي قوات الأمن والأمن

1 - تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء فؤاد توفيق، مدير الإدارة العامة لقوات أمن القاهرة، ص 867.

2 - عمر عاشور، إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات، مركز بروكنجز الدوحة، 2012، ص 6.

3 - The military balance- The annual assessment of global military capabilities and defence economics, The international institute for strategic studies, 2020, P (348)

4 - المصدر السابق، ص 345.

المركزي، بلغ عدد عناصر الأمن المركزي 106 ألف مجند فيما بلغ عدد مجندي قوات الأمن 176 ألف مجند حسب وزير الداخلية اللواء زكي بدر¹.

وفي عام 2011 أكد مساعد أول وزير الداخلية السابق لقطاع قوات الأمن اللواء حسن عبدالحميد أن تعداد عناصر الأمن المركزي يقترب من 120 ألف عنصر فقط². ومع استصحاب إشراف اللواء حسن عبدالحميد على قطاع قوات الأمن المتداخل مع قطاع الأمن المركزي، فضلا عن شهادته ضد حبيب العادلي في القضية المشهورة باسم (سخرة المجندين)³ بعد ثورة يناير، نرجح أنه أكثر دقة من غيره في تناول تلك القضية. أما الدليل الأبرز فيأتي من تصريح مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن المركزي اللواء أشرف عبدالله في مارس 2013 خلال فترة حكم د. محمد مرسي بأن عدد قوات الأمن المركزي يبلغ 100 ألف مجند و4800 ضابط⁴.

سادسا: موقع الأمن المركزي في هيكل مواجهة الأزمات

إدارة الأمن المركزي في وزارة الداخلية ترتبط بالتسلسل الإداري في الوزارة. ففي الحقبة السابقة على ثورة يناير كان وزير الداخلية يشرف على أنشطة الوزارة عبر مساعديه، ولا تُدون اجتماعات الوزير عادة مع مساعديه في محاضر مكتوبة إنما تُعد تعليمات مساعدي الوزير إلى قطاعاتهم بمثابة تدوين للأوامر المتلقية من الوزير⁵. وفي حال وجود تهديدات أمنية أو احتمالات باندلاع تظاهرات، يجتمع وزير الداخلية لرسم خطط مواجهة التظاهرات مع كل من: مساعدي أول الوزير لقطاعات أمن الدولة والأمن المركزي وقوات الأمن والأمن العام، فضلا عن مديري أمن القاهرة والجيزة كما يتلقى مكتب وزير الداخلية إخطارات بالمستجدات من مديري الأمن بالمحافظات، ويرفع الوزير تقارير بأبرز المستجدات إلى رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء⁶.

وفي حال حدوث اضطرابات، تُشكل غرفة عمليات مركزية بالأمن المركزي في كل منطقة عمل، وتتلقى الغرفة الإخطارات من مشرفي الخدمات بالمواقع الميدانية، وتُرفع تقارير إلى مدير الإدارة العامة للأمن المركزي الذي يشرف جغرافيا على المنطقة محل الأحداث، ومن ثم يصدر تعليماته للتعامل مع الموقف. ولا يمكن لقوات الأمن المركزي تنفيذ خططها للانتشار سوى بناء على المعلومات التي يوفرها عناصر أمن الدولة والمباحث الجنائية.

1- إعادة النظر في مواقع معسكرات قوات الأمن لنقلها خارج المدن، الأهرام، 4 مارس 1986، ص(1، 6).

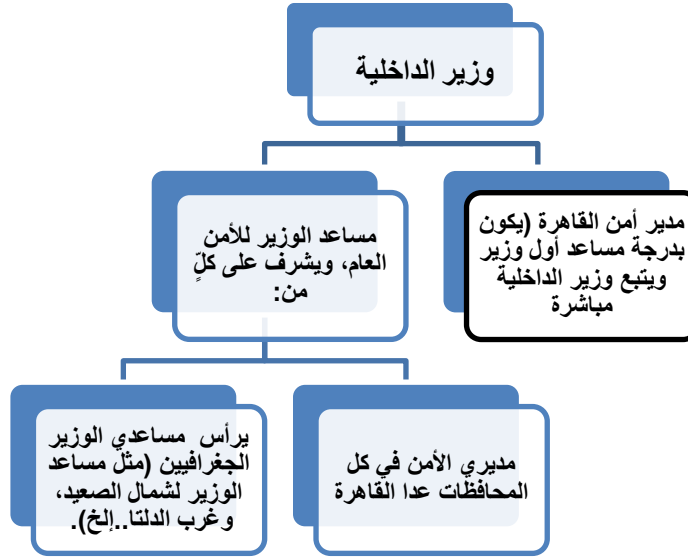
2- جنود الأمن المركزي.. خوذة ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.

3- اللواء حسن عبدالحميد: المجندون كانوا يخدمون كبار الضباط بأمر «العادلي»، الوطن، 30 إبريل 2012.

4- مدير الأمن المركزي: لم نعين حراسات على مقر «الإخوان»، الدستور، 21 مارس 2013.

5- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء أحمد عمر أبو السعود مدير الإدارة العامة للمتابعة بمكتب وزير الداخلية أثناء ثورة يناير، ص860، 861.

6- المصدر السابق، ص28.



هيكل الإشراف الأمني بوزارة الداخلية

سابعاً: دور الأمن المركزي في مواجهة ثورة يناير

يكشف تقرير لجنة تقصي حقائق أحداث ثورة يناير عن طبيعة دور الأمن المركزي في مواجهة التظاهرات. ففي كل محافظة كان مدير الأمن هو المكلف بوضع خطة التصدي للتظاهرات في نطاق إشرافه بالتعاون مع فريق يتكون من (نواب مدير الأمن، مساعد المدير للأمن العام، مساعد المدير للوحدات، مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة بالمديرية، رئيس قسم العمليات بالمديرية). وفيما يخضع جميع مديري الأمن بالمحافظات عدا القاهرة لإشراف مساعد الوزير للأمن، فإن مدير أمن القاهرة كان هو المسئول الميداني الأول بالعاصمة عن مكافحة التظاهرات بالتنسيق مع مساعد الوزير لقطاع الأمن المركزي.

وفي مواجهة ثورة يناير، شكل مدير أمن القاهرة اللواء إسماعيل الشاعر غرفة عمليات متحركة لمتابعة التظاهرات بعضوية مدير مباحث أمن الدولة بالقاهرة اللواء عاطف أبوشادي، ومساعد أول وزير الداخلية للأمن المركزي اللواء أحمد رمزي، ومدير منطقة القاهرة بالأمن المركزي، ومفتش الأمن العام، ونائب مدير أمن القاهرة رفقة ضابط نجدة¹. وطبقت وزارة الداخلية (الخطة رقم 100) الخاصة بفض الشغب². أما الشخص المختص بإصدار قرار بإطلاق النار على المتظاهرين فكان حسب التسلسل التالي: وزير الداخلية شخصياً ثم مدير الأمن، ومساعد الوزير للأمن المركزي.

1- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة العميد هاني جرجس مأمور قسم قصر النيل، 875.
2- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء حسن عزت نائب مدير أمن القاهرة، ص 868.

خلال أحداث يناير 2011، تواجد بالقاهرة 17 ألف مجندٍ بالأمن المركزي¹. وأُستخدمت أيضا في فض التظاهرات مجموعات من الأمن المركزي ترتدي ملابس مدنية تُدعى وحدات الفض المدنية بحيث تلقي القبض فجأة على المتظاهرين. وعادة ما تتكون المجموعة الواحدة من 10 أفراد.

انهيار قوات الأمن المركزي في ثورة يناير

كانت تقديرات مباحث أمن الدولة حسب رئيسها السابق اللواء حسن عبدالرحمن تتوقع مشاركة 5 آلاف متظاهر في مظاهرات 28 يناير²، وبناء على ذلك رُسمت خطة التصدي للمظاهرات. ولكن فوجئت وزارة الداخلية بمشاركة أعداد ضخمة من المتظاهرين في مظاهرات لعدة أيام مما أرهق قوات الأمن المركزي التي عانت من نفاذ الذخيرة والإرهاق في ظل العمل المتواصل لعدة أيام دون راحة وصولا إلى نفاذ بطاريات شحن أجهزة اللاسلكي بالتوازي مع قطع شبكات الاتصالات الهاتفية مما أعاق التواصل بين القوات وقياداتها. وبالتالي مع انقطاع الدعم عن القوات انسحبت التشكيلات الميدانية من أماكنها. وبالتوازي مع ذلك أصيبت الداخلية بالشلل في ظل استهداف أقسام الشرطة بالحرق من قبل المتظاهرين بما فيهم 28 قسم شرطة تعرضوا إلى تلفيات بالقاهرة فضلا عن اقتحام سجون أبوزعبل والمرج ووادي النطرون والفيوم، وخروج قرابة 20 ألف سجين ومعتقل. وبحسب تقرير أمدت به وزارة الداخلية لجنة تقصي الحقائق حول أحداث ثورة يناير، فقد قُتل خلال الفترة من 25 إلى 31 يناير 2011 عدد 827 شخصا من بينهم:

• 679 مواطنا.

• 110 من السجناء.

• 38 من عناصر الشرطة من بينهم 6 ضباط.

كما أصيب خلال التظاهرات 1276 من عناصر الشرطة، بينما تعرضت 2423 مركبة شرطة للحرق، و191 مركبة للسرقة، كما فقدت الداخلية 2009 بندقية آلية، وقرابة 10 آلاف طبنجة بإجمالي 14286 قطعة سلاح³. وقد أدى انهيار وانسحاب تشكيلات الأمن المركزي إلى انهيار وزارة الداخلية بالتوازي مع نزول القوات المسلحة للشوارع لحفظ الأمن.

ثامنا: الأمن المركزي ضد الدولة

لم يكن تاريخ الأمن المركزي هو تاريخ قمع السلطة للشعب فقط إنما شهد أحداثا خارج هذا السياق من أبرزها تمرد الآلاف من عناصره في فبراير 1986، وهي الأحداث التي لم أتمكن من العثور على دراسة منشورة تتناولها، ومن ثم فضلت التعرض لها في خاتمة الدراسة بعد شرح التفاصيل الخاصة بهيكل ومكونات وأعداد الأمن المركزي مما يساعد على فهم سياق الأحداث وتفصيلها.

1- تتشكل كل مجموعة دعم مخصصة لمواجهة مظاهرات يناير من خمسة مجندين بقيادة ضابط أو أمين شرطة، حيث يتسلح 3 مجندين ببندقية آلية، وواحد ببندقية خرطوش، والخامس ببندقية فيدرال، فيما يتسلح الضابط برشاش هيكلمر، وأمين الشرطة ببندقية آلية، ورؤد كل مجند ممن يستخدمون سلاحا آليا بمائة طلقة وأربع خزن أو بخمسين طلقة وخزنتين. أما الجندي المسلح ببندقية خرطوش فيزود عادة بخمسين طلقة كاوتشوك. انظر: تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء أشرف عبدالله عبدربه حسن، قائد قطاع الأمن المركزي لاحقا، ص458.

2- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء حسن عبدالرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، ص855.

3- تقرير لجنة تقصي الحقائق، ص (80-86).

كيف بدأت الأحداث؟

ترك الخدمة العسكرية الإلزامية لثلاث سنوات تداعيات على المسار الحياتي لمجندي الأمن المركزي المنتقى أغلبهم من الطبقات الأقل تعليماً والأكثر فقراً، ففي ظل تلقيهم لرواتب متدنية فضلاً عن سوء المعاملة داخل المعسكرات، تشكل بيئة متوترة يمكن أن تزعزع الاستقرار بشكل مفاجئ. وعبر استصحاب تلك الظروف ومعرفة المحيط الاجتماعي القريب من معسكر قوات الأمن الذي شهد اندلاع شرارة التمرد في عام 1986 في منطقة الهرم بمحافظة الجيزة، يمكن تفهم سياق الأحداث التي اشتهرت باسم تمرد الأمن المركزي رغم أنها اندلعت وشاركت فيها أعداد كبيرة من قوات الأمن لا الأمن المركزي.

كانت مصر تعاني بحلول عام 1986 أزمة كبيرة في سداد مديونياتها التي بلغت 25 مليار دولار حسب تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط كمال الجنزوري أمام مجلس الشعب قبل اندلاع التمرد بيوم واحداً¹، مما دفع حسني مبارك للقيام بأربع زيارات خارجية إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا حيث طلب من الدول الأربعة التوسط لدى البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة جدولة الديون المصرية، وصولاً إلى تأجيل مبارك زيارته المقررة إلى واشنطن في عام 1986 بحجة إعطاء فرصة أكبر لدراسة مشكلة فوائد الديون²، وانتهى الأمر بتوقف مصر عن سداد ديونها الخارجية في عام 1989 في أزمة لم تُحل سوى بعد مشاركة مصر في حرب الخليج الثانية ضد العراق ضمن قوات التحالف الدولي، وشطب أكثر من نصف ديونها الخارجية³.

في تلك الأونة كان سعر الدولار يبلغ 70 قرشاً⁴. وفي ديسمبر من عام 1985 جرى تخفيض الرواتب الشهرية المتدنية لمجندي الشرطة والبالغة 6 جنيهات بمقدار 80 قرشاً على مدى خمس شهور للمساهمة في سداد ديون مصر⁵، وتخلل ذلك تقديم وزير الداخلية اللواء أحمد رشدي شيكاً بمبلغ 5 مليون جنيه لرئيس الوزراء علي لطفي كتبرع من أفراد الشرطة للمساهمة في سداد ديون مصر⁶. وكان هذا عاملاً استثار غضب مجندي الأمن المركزي البالغ عددهم 106 ألف مجند و3114 ضابطاً في 41 معسكراً على مستوى الجمهورية، في حين بلغ تعداد قوات الأمن 176 ألف مجندٍ موزعين على 69 معسكراً بحسب تصريحات وزير الداخلية المعين بعد انتهاء التمرد اللواء زكي بدر⁷.

جاءت شرارة التمرد إثر سريان حديث عن تطبيق المادة 34 من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم 127 لسنة 1980، والتي تنص على أن (كل من تخلف عن مرحلة الفحص أو طُلب للتجنيد وتخلف أو لم يقدم نفسه إلى منطقة التجنيد

1- 25 مليار دولار حجم ديون مصر الخارجية، الأهرام، 24 فبراير 1986.

2- التقرير الاستراتيجي العربي 1986. ط1 (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1987)، ص363.

3- للمزيد حول طبيعة الأزمة المالية التي كانت تعانيها مصر في حقبة الثمانينات انظر: سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ط3 (القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2013) ص (13، 14).

4- رئيس الوزراء يؤكد: سعر الدولار 70 قرشاً عند احتساب الضرائب الجمركية على الواردات، الأهرام، 25 فبراير 1986، ص1.

5- وحيد رأفت، فرق الأمن المركزي هل تبقى أم تحل؟، الوفد، 6 مارس 1986 ص7، وانظر أيضاً: ساعة بساعة مع تطور الأحداث، الشعب، 4 مارس 1986، ص3.

6- الوفد، 6 مارس 1986 ص15.

7- أبوغزالة يوافق على إنهاء تجنيد العناصر غير الصالحة بالشرطة فوراً، الأهرام، 6 مارس 1986، ص1.

والتعبئة المختصة بعد أن زال عنه سبب الإعفاء أو التأجيل أو الاستثناء خلال المدة المقررة، تضاف إلى فترة تجنيده المقررة عليه مدة لا تزيد على سنة). حيث فهم منها أن فترة تجنيدهم ستمتد إلى أربع سنوات، وهو ما أثار غضب الجنود. رغم تناول أغلب الكتابات لخبر مد فترة التجنيد على أنه مجرد إشاعة إلا أن الأمر لم يكن كذلك، وله نصيب من الصحة. ففي 24 فبراير 1986 - حسب بيان رسمي صادر عن النيابة العامة عقب التحقيقات في أحداث التمرد- ورد خطاب من إدارة التجنيد إلى معسكر فرق أمن الجيزة الكائن في نهاية شارع الهرم يطلب من إدارة المعسكر إرجاء إرسال ملفات الأشخاص المقرر تجنيدهم سنة زائدة إلى حين صدور تعليمات أخرى، وفي اليوم التالي أي في 25 فبراير أعيدت الصور والبطاقات الشخصية الخاصة بجنود المعسكر المفترض نهاية خدمتهم بعد تجنيدهم لثلاث سنوات إليهم لحين البت في أمرهم، وهو ما فسره الجنود بأنه يعني عدم تسريحهم من الخدمة في الموعد المقرر في 1 يوليو 1986، ومد فترة خدمتهم لمدة سنة رابعة.

وفي ظل إطلالة معسكر فرق أمن الجيزة بالهرم على فندق الجولي فيل، ومشاهدة الجنود للسياح والأثرياء وهم يتزهون في مسابح وحدائق الفندق، بينما يعانون داخل معسكرهم من سوء المعاملة وانخفاض الرواتب، بدأ أفراد المعسكر في السادسة من مساء يوم 25 فبراير في التمرد وإحراق أماكن الإيواء ومخازن المهمات ثم خرجوا إلى الشوارع المحيطة ليحرقوا ما يقع في طريقهم من فنادق وملاهي ليلية في مقدمتها فندق الجولي فيل الذي تدمر بالكامل لانصهار هيكله الحديدي¹، فضلا عن إحراق فنادق بيراميدز وهوليدياي سفنكس وهوليدياي بيراميدز من بين 9 فنادق، و42 كازينو وملهى ليليًا تعرضوا لأضرار².

وفي ذات الليلة تمرد أفراد معسكر آخر لقوات الأمن بمحافظة الجيزة يقع في الكيلو 36 على طريق الفيوم عقب سماعهم بالتطورات في معسكر الهرم ومد فترة خدمتهم، كما تمرد أفراد معسكر العمليات الخاصة بالأمن المركزي الكائن في الكيلو 32 بطريق مصر إسكندرية الصحراوي، وخرجوا إلى محيط المعسكر رفقة أسلحتهم ليغلقوا الطرق. وفي بداية الأحداث توجه وزير الداخلية اللواء أحمد رشدي إلى معسكر الهرم لتهدئة الأجواء لكنه جوبه بثورة من الجنود الذين احتجزوه واشتكوا من سوء التغذية وإيادعهم السجن العسكري بالمعسكر لأدنى خطأ، وإجبارهم على التبرع بالدم فضلا عن القيام بمهام منزلية خدمة للضباط، وفي ختام الزيارة تعرض الوزير للضرب، ثم عقب علمه بامتداد التمرد لمعسكرات أخرى مجاورة بالجيزة طلب نزول القوات المسلحة للسيطرة على الوضع.

بداية من الساعة الواحدة من صباح يوم 26 فبراير أذاعت إذاعة صوت العرب والبرنامج العام بيانات عن الأحداث، كما تواصل أفراد قوات الأمن والأمن المركزي عبر اللاسلكي مع رفاقهم في العديد من المعسكرات الأخرى، فانتشرت أخبار التمرد واندلعت تمردات أوسع بمعسكر قسم الحراسات المشددة في القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية، ومعسكرات الأمن المركزي في بني غالب وطريق أبنوب والبر الشرقي بأسيوط حيث دمر المتمردون قسم مرور أسيوط بالكامل،

1- عُثر عقب 19 يوما من انهيار المبنى على جثمان ضابط أمن الفندق التابع لشركة كيرسيرفيس أحمد أبوسريع تحت الحطام، الأهرام، 18 مارس 1986، الوفيات، ص19.

2- نص بيان النائب العام عن أحداث الشغب، الأهرام، 4 إبريل 1986، ص(3، 4) ووزير الداخلية ونائبه يكشفون في حديث خاص للأهرام الحقائق الكاملة، الأهرام، 4 مارس 1986، ص3. & استقرار الموقف الأمني وحصر خسائر الأحداث الأخيرة، الأهرام، 28 فبراير 1986، ص1.

ومعسكر قوات الأمن بسوهاج، ومعسكر الأمن المركزي المختص بتأمين مطار القاهرة، والكتيبة الثانية بقطاع ناصر بالأمن المركزي بمدينة نصر، والكتيبة الأولى بقطاع الدراسة لقوات الأمن، ومعسكرات قوات الأمن بالهايكستب والسلام والجبل الأحمر وشبرا، فضلا عن معسكر الأمن المركزي بطره الذي هاجم 5 آلاف من عناصره منطقة سجون طره، وتمكنوا من تهريب 1273 سجيناً من سجن طره تحقيقاً¹.

وفي مواجهة تلك التطورات تحركت وحدات الحرس الجمهوري لحماية المقرات الهامة بالعاصمة، كما حرك الجيش في الساعة الرابعة من فجر الأربعاء 26 فبراير وحدات من قوات الصاعقة والمظلات والمدرعات إلى العاصمة، وفرض حظراً للتجول بالقاهرة والمناطق الحضرية من الجيزة والقليوبية، مع وقف الدراسة بالجامعات في القاهرة الكبرى، وسعى الجيش للسيطرة على معسكرات الأمن المركزي المتمردة حيث جرت اشتباكات عنيفة تخللها استخدام مروحيات أطلقت نيرانها على أفراد الأمن المركزي وقوات الأمن في القاهرة².

انتهت الاشتباكات تقريبا في يوم الجمعة 27 فبراير، فسمح بتجول المواطنين في الفترة من التاسعة صباحا إلى الثالثة عصرا، كما زار حسني مبارك معسكر قوات الأمن بالهرم الذي شهد بداية اندلاع التمرد. وجاءت الزيارة عقب وصول إخطار بالسيطرة على الأوضاع بالمعسكر وسحب الأسلحة من كافة الجنود لكن خلال الزيارة أطلق 5 جنود النار بشكل مفاجئ، ليطلب مبارك محاكمة قائد المعسكر الذي أبلغ بخلوه من السلاح فضلا عن الجنود الخمسة في محاكمة عسكرية خاصة³.

أعقب تلك الأحداث استقالة وزير الداخلية اللواء أحمد رشدي، وتعيين اللواء زكي بدر يوم 28 فبراير وزيرا للداخلية، وإجراء حركة تغييرات موسعة في وزارة الداخلية بتاريخ 1 مارس شملت تغيير 9 قيادات كبرى في مقدمتهم رئيس مباحث أمن الدولة نظرا لعدم تمكنه من استشراف اندلاع الأحداث أو التصدي لها فور وقوعها⁴. ومن أبرز تلك التنقلات:

- نقل مساعد الوزير ورئيس مباحث أمن الدولة اللواء محمد حسن طنطاوي إلى منصب مساعد الوزير لمنطقة وسط الدلتا، ليحل محله مدير أمن القاهرة اللواء مصطفى كامل.
- نُقل مساعد أول وزير الداخلية للأمن المركزي اللواء حسين كامل إلى منصب مساعد أول الوزير للأمن الاقتصادي.
- نقل مساعد وزير الداخلية لقوات الأمن اللواء مختار بخيت إلى منصب مساعد الوزير للشئون المالية والإدارية.

1- للمزيد انظر:

خص بيان النائب العام عن أحداث الشغب، الأهرام، 4 إبريل 1986، ص4.

تفاصيل الهجوم على سجن طره، الأهرام، 28 فبراير 1986، ص6.

وزير الداخلية ونائبه يكشفون في حديث خاص للأهرام الحقائق الكاملة، الأهرام، 4 مارس 1986، ص3.

2- تساؤلات هامة كشفت عنها الأحداث الأخيرة، الأهرام، 28 فبراير 1986، ص3. القوات الجوية شاركت في قمع عمليات الشغب، الوفد، 6 مارس 1986، ص1.

1. تمرد جنود الأمن المركزي فتوقف الزمن 67 ساعة، الوفد، 6 مارس 1986، ص4.

3- الرئيس مبارك حضر معركة اقتحام معسكر الهرم أثناء جولته المفاجئة، الوفد 6 مارس 1986، ص5 & ضحايا الاشتباكات في أحداث الشغب، الوفد، 13 مارس 1986، ص1.

4- مبارك يطالب الإسراع بعودة الحياة الطبيعية إلى القاهرة، الأهرام، 2 مارس 1986، ص1.

• نقل مدير الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزي اللواء لطفي عبدالفتاح إلى منصب مدير الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق، وليحل محله اللواء عبدالرحيم النحاس مدير الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي بالإسكندرية، والذي أسند إليه أيضا منصب القائم بأعمال مساعد وزير الداخلية لقوات الأمن المركزي¹. ويعود اختيار زكي بدر لمنصب الوزير رغم عدم سابقة عمله في الأمن السياسي إلى دوره في التصدي لتمرد قوات الأمن المركزي في أسبوت التي كان يشغل منصب المحافظ بها، حيث سارع فور اندلاع التمرد في معسكرات البر الغربي إلى فتح هويس أسبوت مما منع انضمام مجندين آخرين إلى رفاقهم المتمردين على الضفة الأخرى من النيل². أما تعيين اللواء عبدالرحيم النحاس قائدا للأمن المركزي فيعود إلى عدم تمرد قوات الأمن المركزي بالإسكندرية التي يقودها فضلا عن شهرته بالبسالة³.

وفي 4 مارس أعلن وزير الداخلية أن حسني مبارك طلب إعادة النظر في مواقع معسكرات الأمن المركزي وقوات الأمن، كما طلب أيضا أن تتبع الشرطة أسلوب التسريح المتبع في القوات المسلحة بحيث تُسرح دفعات المجندين 4 مرات في السنة بدلا من دفعتين فقط في يناير ومايو من كل عام. كما أعلن وزير الداخلية الشروع في خطة لدراسة المشكلات الإنسانية والأسرية التي تواجه المجندين لحلها مع التشديد على حصول المجندين على إجازاتهم في المواعيد المقررة، وتحسين تغذيتهم وأوضاع معيشتهم، وكشف الوزير أن عدد المشاركين في التمرد بلغ 10 آلاف من مجندي قوات الأمن، و7 آلاف من مجندي الأمن المركزي من بين 176 ألف مجند بقوات الأمن و106 ألف مجند بالأمن المركزي على مستوى البلاد⁴.

وفي 6 مارس أعلنت الصحف الرسمية في عناوينها الرئيسية موافقة وزير الدفاع المشير محمد أبوغزالة على إنهاء تجنيد العناصر غير الصالحة بالشرطة فورا دون التقيد بمدة محددة، فيما أعلن وزير الداخلية تسريح 21644 مجندا من الشرطة قبل 15 مارس 1986، وهو ما يمثل 13% من حجم المجندين في قوات الأمن والأمن المركزي. كما أعلن نقل معسكرين لقوات الأمن من الكيلو 4 على طريق مصر الإسكندرية الصحراوي إلى الكيلو عشرة ونصف بذات الطريق⁵. كما أعلن نائب وزير الداخلية اللواء فارق الحيني في 5 مارس المحصلة الرسمية لضحايا الأحداث حيث بلغت:

- 107 قتلى (بينهم ضابطا شرطة، وضابط جيش).
- 719 جريحا (بينهم 22 ضابطا شرطة، و653 جنديا).

1- أيضا في 2 مارس جرى تعيين نائبين لوزير الداخلية بحيث يشرف الوزير بشكل مباشر على مباحث أمن الدولة والإدارات العامة للتفتيش وشئون الضباط والعلاقات العامة، في حين يشرف نائب الوزير اللواء (عبدالكريم درويش) على قطاعات أكاديمية الشرطة ومعاهدها والأمن المركزي وقوات الأمن وشئون الأفراد والشئون المالية والإدارية، في حين يشرف نائب الوزير اللواء (فاروق الحيني) على قطاعات الأمن العام والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والشرطة المتخصصة ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية، انظر: التحقيق في أحداث الشغب يتم طبقا للقانون وبدون إجراءات استثنائية، الأهرام، 3 مارس 1986، ص1.

2- آخر إنجازات زكي بدر بأسبوت، الوفد، 6 مارس 1986، ص1.

3- عبدالرحيم النحاس نال ترقية استثنائية من الرئيس الراحل السادات في عام 1980 عقب تمكنه من إصابة وتوقيف "علي المغربي" أحد عناصر التنظيمات الجهادية، بعد تمكن المغربي من قتل ضابط أمن الدولة فضلا عن جنديين خلال محاولتين سابقتين للقبض عليه قبل أن يتمكن النحاس من إصابته في المحاولة الثالثة. انظر: الرجل والمهمة الصعبة، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

4- إعادة النظر في مواقع معسكرات قوات الأمن لنقلها خارج المدن، الأهرام، 4 مارس 1986، ص(1، 6).

5- طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي مفتوح للمرور، الأهرام 5 مارس 1986، ص1.

ولكن النيابة العامة في 4 إبريل 1986 أعلنت في لائحة الاتهام أرقاماً مختلفة لعدد الضحايا، وهي:

- 70 قتيلاً (54 من العسكريين، و16 مدنياً)¹.
- 206 مصاباً (158 عسكرياً، و48 مدنياً).

كما أعلنت النيابة العامة إحالة 1236 متهماً لمحكمة أمن الدولة العليا من بينهم (675 من جنود قوات الأمن، و530 من جنود الأمن المركزي، و31 مدنياً)²، وإطلاق سراح 1847 متهماً آخرين. ولم يُتهم أيًا من ضباط الشرطة في الأحداث.

أبوغزالة في الصدارة للمرة الأخيرة

برز دور وزير الدفاع أبوغزالة في مواجهة تمرد الأمن المركزي وقوات الأمن، وهي المرة الثانية التي يقود فيها أبوغزالة جهود القوات المسلحة للسيطرة على الأوضاع. حيث قاد سابقاً عملية التصدي لمحاولة العناصر الجهادية تنفيذ ثورة مسلحة والسيطرة على مدينتي القاهرة وأسيوط عقب اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981.

فعقب إخماد تمرد الأمن المركزي وقوات الأمن في عام 1986، وسيطرة الجيش على العاصمة تصدرت تصريحات أبوغزالة عناوين الصحف الرسمية بدلاً من تصريحات حسني مبارك، بل وطلب منه أحد مساعديه في 27 فبراير 1986 حسب شهادة وزير التخطيط آنذاك كمال الجنزوري إزاحة مبارك وتولي السلطة بدلاً منه كي تستقر البلاد، لكن أبوغزالة رفض³، ليطيح به مبارك لاحقاً في عام 1989⁴.

1- أوردت الصفحة الأولى للأهرام أن إجمالي عدد القتلى يبلغ 60 قتيلاً (54 من العسكريين، و16 مدنياً)
2- تضمن قرار الإحالة (173 جندياً من معسكر قوات الأمن بالهرم، 165 جندياً من قطاع الأمن المركزي بأسيوط، 107 من جنود قوات أمن الجيزة، 134 جندياً من معسكر قوات أمن شبرا، 82 جندياً من قوات أمن سوهاج، 35 جندياً من الأمن المركزي بالجيزة (قطاعي خالد بن الوليد وعمر بن الخطاب ومركز التدريب بالكيلو 32 صحراوي)، 53 جندياً من قسم الحراسات المشددة بالقناطر الخيرية. للمزيد انظر: النائب العام يؤكد عدم ثبوت أي تحريض أو اتفاق في أحداث الشعب، الأهرام، 4 إبريل 1986. ص (1، 7، 17).
3- الشروق تنشر مذكرات الجنزوري: (سنوات الحلم والصدام والعزلة .. من القرية إلى رئاسة الوزراء)، الحلقة الخامسة، الشروق، 15 ديسمبر 2013.
4- توجد عدة أسباب متداولة حول أسباب إقالة أبوغزالة منها قضية الضابط المصري عبدالقادر حلمي الذي عمل في مجال تطوير الصواريخ الباليستية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يمد مصر بمواد تدخل في صناعة الصواريخ، وألقت واشنطن القبض عليه في عام 1989، حيث تذهب بعض الآراء إلى أن اكتشاف دوره تسبب في إقالة أبوغزالة. وجدير بالذكر أن أبوغزالة عقب إقالته من الوزارة عُين مساعداً لرئيس الجمهورية ثم أُطيح به عقب نشر الصحفي وائل الإبراشي تقريراً في عام 1993 عن علاقة المشير بلوسي أرئين، وتوسطه لها لدى بعض المسؤولين في الدولة لمساعدتها في قضية رفعته ضد زوجها السابق.



غلاف صحيفة الأهرام يوم 6 مارس 1986، ويتصدر العنوان تصريحات أبوغزالة

الخاتمة

نموذج القوات شبه العسكرية المعروفة باسم الجندرية تأسس في فرنسا عقب الثورة الفرنسية ثم امتد في القرن التاسع عشر إلى بلاد أوروبية أخرى، واقتبسته العديد من الدول المستقلة حديثا في منتصف القرن العشرين مع إجراء تعديلات طفيفة من دولة إلى أخرى. قام نموذج القوات شبه العسكرية على تأسيس قوات تخضع لإشراف الشرطة عملياً، في حين تتبع الجيش فيما يخص التجنيد والتسليح والتقاضي، وتختص بحفظ الأمن في المناطق الريفية والطرق السريعة ومواجهة الاحتجاجات الجماهيرية وأعمال الشغب الواسعة.

في الحالة المصرية، نشأ الأمن المركزي في عام 1969 بغرض تأسيس قوات شرطية خفيفة الحركة جيدة التسليح تختص بمواجهة الاحتجاجات الشعبية في ظل انشغال الجيش بإعادة بناء قدراته بعد هزيمة 1967، ولم تكن نشأته مرتبطة بحفظ الأمن من المنظور الجنائي، ثم توسع دوره وزاد حجمه ثلاثة أضعاف بعد تظاهرات يناير 1977 المنددة برفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية.

اتسمت إدارة مؤسسة الشرطة في مصر عموماً والأمن المركزي تحديداً بالمظاهر العسكرية سواء في الرتب أو الإقامة في ثكنات أو ضم أعداد كبيرة من الشباب المطلوبين للتجنيد بالجيش لأداء خدمتهم بالشرطة لمدة ثلاث سنوات مع خضوعهم لقانون القضاء العسكري. فضلاً عن اتسام معظم الجنود بتدني مستوى التعليم وانتشار الأمية بين صفوفهم مما يجعلهم أداة طيعة في يد النظام الحاكم.

كان تمرد الأمن المركزي وقوات الأمن من أبرز الأحداث المحلية التي هددت نظام مبارك، ودفعته لأول مرة في عهده للاستعانة بالجيش لضبط الشارع في ظل تمرد القوات المكلفة بحفظ الأمن في سابقة غير معهودة في عهد الجمهورية

المصرية. وهو ما حاول مبارك تكراره رغم تغير الظروف والسياسات في يناير 2011، لكن ساهم نزول الجيش للشارع في عزل مبارك بعد 30 سنة من مكوثه في الحكم.

ومع التنبه للمستجدات التي طرأت على المشهد الأمني الداخلي في مصر بعد انقلاب 2013 من قبيل تأسيس قوات تدخل سريع من كافة أفرع القوات المسلحة بقوام يوازي فرقتين عسكريتين في مارس 2014 للمشاركة في مواجهة التظاهرات المناهضة للانقلاب وبالأخص في القاهرة الكبرى والإسكندرية، فضلا عن تأسيس وحدة تدعى (888) لمكافحة الإرهاب من قوات مشتركة من الأمن المركزي والجيش، إلا أن الأمن المركزي يظل هو القوة الضاربة لوزارة الداخلية، وخط الدفاع الأول عن النظام الحاكم.

وإن أي توصيات لتطوير الأمن المركزي وتمدينه بإبعاده عن الشكل العسكري والاعتماد في تشكيله على عناصر متعلمة أو حتى إغائه أو تقليص أعداده يتطلب تغييرا في النظام السياسي الحاكم، وإعادة النظر في أولويات نظام الحكم، بحيث تراجع أولوية حماية النظام من الاحتجاجات الشعبية لتحل محلها أولويات أخرى تتمثل في حماية المواطنين من الاستبداد والقمع، وامتلاكهم لحريتهم في اختيار من يحكمهم والقدرة على محاسبته وعزله عبر مسارات سياسية ودستورية. فتوفير حياة سياسية رشيدة يحد من الحاجة إلى وجود أجهزة أمنية عسكرية متضخمة تقمع الجماهير، كما يقلل من دوافع وأسباب الجرائم الجنائية التي يتخذها البعض ذريعة لزيادة حجم الأجهزة الأمنية، ويفتح الباب أمام تبني نماذج شرطية حديثة لحفظ الأمن مثل الشرطة المجتمعية، مما يحفظ كرامة المواطن، ويخفف عبء النفقات الاقتصادية الباهظة التي تتطلبها عمليات إدامة وتشغيل مئات الآلاف من مجندي الأمن المركزي وقوات الأمن.